العرب
الإثنين 2021/09/27
السنة 44 العدد 12192

الانتخابات التشريعية ترسم صورة ألمانيا ما بعد ميركل

الاشتراكيون الديمقراطيون يعلنون قدرتهم على تشكيل الحكومة المقبلة

هل تصبح ألمانيا ما بعد ميركل بلدا أقل استقرارا؟ هل ينجح اليسار في الوصول إلى المستشارية على حساب المحافظين؟ وهل سيشارك البيئيون والليبراليون في الحكومة المقبلة؟ أسئلة ينتظر الألمان إجابة عنها كما شركائهم الأوروبيين لمعرفة الوجهة السياسية الجديدة لأكبر اقتصاد في أوروبا.

برلين – أدلى الألمان الأحد بأصواتهم في انتخابات شهدت منافسة حامية بين الاشتراكيين – الديمقراطيين والمحافظين على تولي السلطة خلفا للمستشارة أنجيلا ميركل التي قرّرت الخروج من الحياة السياسية بعدما حكمت البلاد على مدى 16 عاما.

وأظهر استقصاء ما بعد الاقتراع الذي أجرته القناة الثانية بالتلفزيون الألماني فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل حاسم بانتخابات برلمان ولاية مكلنبورج – فوربومرن، فيما أشارت التوقعات إلى أن حزب المستشارة المسيحي سجل أسوأ نتيجة له في انتخابات الولاية.

وأعلن الأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لارس كلينغبيل الأحد أن الحزب قادر على تشكيل الحكومة المقبلة، في حين أقر المحافظون بـ"خسائر مريرة" في نتائج الانتخابات التشريعية وفق الأمين العام للحزب بول زيمياك.

لارس كلينغبيل

لدينا التفويض لتشكيل حكومة، شولتز سيصبح مستشارا

وقال كلينغبيل "لدينا التفويض لتشكيل حكومة. إن رأس القائمة أولاف شولتز سيصبح مستشارا".

ومن الصعب التكهن بالنتائج نظرا لإقدام قسم كبير من الناخبين وبينهم ميركل نفسها على التصويت بالبريد. وقد تضطر ميركل التي تستعد للانسحاب من الحياة السياسية، إلى البقاء في منصبها حتى نهاية العام لتصريف الأعمال.

وفي مطلق الأحوال، سيترتب إجراء مفاوضات مطولة خلال الأشهر المقبلة لتشكيل الائتلاف الذي سيحكم البلاد، ولو أن ذلك يهدد بشل الاتحاد الأوروبي حتى الفصل الأول من العام 2022.

منافسة حامية على خلافة ميركل

وبعد سنوات من ائتلافات مكونة من حزبين، يحتمل أن تكون هناك حاجة إلى ثلاثة أحزاب هذه المرة لتحقيق الأغلبية، وهو أمر شائع في البرلمانات الإقليمية في ألمانيا لكنه ليس كذلك على المستوى الوطني منذ الخمسينات.

وفي معظم الأنظمة البرلمانية، يرشح رئيس البلاد حزبا لتشكيل الحكومة، عادة ما يكون الحزب الذي فاز بأكبر نسبة من الأصوات.

لكن في ألمانيا، يمكن لجميع الأطراف المشاركة في ما يعرف باسم "المحادثات الاستطلاعية".

وفي هذه المرحلة الأولية التي لا تحدها مهلة، ليس هناك ما يمنع الأطراف من إجراء محادثات ائتلافية بشكل موازٍ، رغم أن التقاليد تنص على أن يقوم أكبر حزب بدعوة أصغر الأحزاب إلى المناقشات.

ودعا حزب الخضر إلى عقد مؤتمر حزبي في الثاني من أكتوبر ليقرر خلاله مع من سيجري محادثات استطلاعية.

وتبدأ المناقشات بمجرد ظهور النتائج مع تطلّع كل من الطرفين إلى اكتشاف الخطوط الحمراء لدى الطرف الآخر وتحديد ما إذا كان بإمكانهما العمل معا.

وسيعقد النواب المنتخبون حديثا من كل حزب اجتماعاتهم الأولى الأسبوع المقبل، مع استعداد الحزب الديمقراطي الاجتماعي والاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي للاجتماع الثلاثاء.

ويفترض أن يعقد البرلمان المنتخب جلسته الافتتاحية في موعد لا يتجاوز 30 يوما بعد الانتخابات في أكتوبر.

وإذا اتفق حزبان أو ثلاثة من حيث المبدأ على الرغبة في تشكيل تحالف، ينبغي بعد ذلك بدء مفاوضات ائتلاف رسمية مع اجتماعات مجموعات عمل مختلفة لمناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة.

وفي نهاية هذه المفاوضات، تقرر الأحزاب من سيكون المسؤول عن أي وزارة وتوقيع عقد ائتلاف، وهو وثيقة تحدد شروط الاتفاق.

وهذه المرحلة ليست محددة بمهلة زمنية أيضا وبالتالي ستبقى الحكومة المنتهية ولايتها في مكانها حتى تشكيل الحكومة الجديدة. ثم تسمي هذه الأحزاب مرشحيها لمنصب المستشار قبل التصويت الرسمي في البوندستاغ.

ووفقا للمادة 63 من الدستور الألماني، على رئيس البلاد أن يقترح مستشارا محتملا للبوندستاغ.

وإذا لم يظهر تحالف بين أحزاب، قد يرشّح الرئيس فرانك – فالتر شتاينماير من الحزب الاشتراكي الديمقراطي مستشارا محتملا سيكون على الأرجح من الحزب الذي فاز بأكبر نسبة من الأصوات.

وبعدها، يصوت البرلمان في اقتراع سري، مع حاجة المرشح إلى الغالبية المطلقة.

وإذا لم يحقّق ذلك، ينظم تصويت ثان بعد أسبوعين. وإذا لم تتحقق الغالبية المطلقة أيضا، يجرى تصويت ثالث فوري تكفي فيه الغالبية النسبية.

وسيحمل الشكل النهائي للحكومة تأثيرا كبيرا على السياسة الدولية المقبلة لألمانيا، حتى لو أن الأحزاب الثلاثة الكبيرة قادت حملة وسطية.

وستكون البلاد أكثر ميلا إلى التضامن المالي في أوروبا مع حكومة يسيطر عليها الاشتراكيون الديمقراطيون وحزب الخضر مما ستكون كذلك مع المحافظين والليبراليين، الذين يؤيدون أكثر من اليسار المهمات العسكرية في الخارج.

وقد تشهد ألمانيا فترة توتر مع حلف شمال الأطلسي في حال تشكلت حكومة تضمّ حزب "دي لينكه" اليساري الراديكالي الذي يروّج لحلّ الحلف.

وأوضح بول موريس من لجنة الدراسات الفرنسية الألمانية في حديثه لوسائل إعلامية "مع وصول حكومة جديدة ننتظر من ألمانيا أن تكون قوة أكبر لتقديم اقتراحات على المستوى الأوروبي".

وداع يليق بزعيمة العالم الحرّ
ص8

«المستشارة الأبدية» ميركل تستعد لوداع المنصب والسياسة

برلين – تطوي المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي وصفت يوما بـ"قائدة العالم الحر" في زمن صعود القادة الشعبويين في أوروبا والولايات المتحدة، نحو 16 عاما في الحكم، تاركة خلفها إرثا متباينا في الداخل والخارج.

دشّرت سنوات الحكم المديد ميركل (67 عاما) بعباءة "المستشارة الأبدية"، وأكسبتها شعبية كانت كفيلة بأن تتيح لها الفوز بولاية خامسة قياسية، في ما لو قررت السعي إليها.

إلا أن السيدة الأولى التي تشغل المستشارية، ستصبح أيضا أول رأس للحكومة الألمانية يختار التنحي طوعا عن الحكم، تاركة خلفها جيلا بكامله لم يعرف سواها في هذا المنصب الأبرز في برلين.

وتترك ميركل الحكم بآراء متفاوتة. فالمؤيدون يرون أنها وفرت قيادة ثابتة وبراغماتية، وكانت شخصية معتدلة وموحِّدة في مواجهة أزمات عالمية لا تعد ولا تحصى. إلا أن المنتقدين يعتبرون أنها اعتمدت أسلوب قيادة قائما على التأقلم والسعي لكسب القاعدة الأكبر من التوافق، وافتقدت الرؤية الجريئة لتحضير أوروبا واقتصادها الأكبر ألمانيا للعقود المقبلة.

وفي انتظار أن تبقى في منصبها إلى حين تسليمه للفائز في الانتخابات، ستتمكن ميركل من معادلة أو تجاوز المدة القياسية التي سجلها المستشار السابق هلموت كول إذ أمضى أطول مدة في المستشارية (1982 – 1998) في حقبة ما بعد الحرب.

ومثّلت ميركل بالنسبة إلى الكثيرين في الأعوام الماضية مستشارة قادرة على الوقوف في وجه قادة من الذكور الصاخبين على الساحة العالمية مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وأظهر استطلاع نشره مركز "بيو" للأبحاث هذا الأسبوع أن الغالبية في العديد من الدول ذات الأنظمة الديمقراطية حول العالم تثق "بأن ميركل ستقوم بعين الصواب في الشؤون الدولية".

لكن الأيام الأخيرة لها في الحكم شهدت تحديات إضافية، من أبرزها استعادة حركة طالبان السيطرة على أفغانستان، والذي تتحمل ألمانيا بعضا من مسؤوليته لكونها كانت ضمن القوات الأجنبية المنسحبة من البلد الآسيوي.

وفي الداخل أمسكت ميركل بمفاتيح كسب التأييد. فالمتخصصة في الكيمياء الكميّة والتي نشأت في ألمانيا الشرقية خلف الستار الحديدي إبان الحرب الباردة، عرفت كيف تضمن الاستقرار من خلال ملاقاة قاعدة انتخابية دائما ما تنشد التغيير.

وعكست التغيرات الكبرى في سياستها ما تتطلع إليه شرائح واسعة من الناخبين الألمان، ومنها على سبيل المثال التخلي تدريجيا عن محطات إنتاج الطاقة النووية في أعقاب كارثة فوكوشيما اليابانية في 2011. وتمكنت من جذب تحالف واسع من النساء وناخبي المدن لتأييد الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تمثله والمعروف بتوجهاته السياسية المحافظة.

وقبل جائحة كوفيد – 19، كان قرار ميركل في العام 2015 فتح الحدود أمام أكثر من مليون لاجئ معظمهم سوريون لدخول ألمانيا، خطوة جريئة اعتبرت محورية في الإرث الذي ستتركه بعد خروجها من السلطة.

وعلى رغم طرح اسمها لمناصب محتملة في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أكدت ميركل أن خروجها من المستشارية هو أيضا ابتعاد عن السياسة بالكامل.

وخلال رحلتها الأخيرة إلى واشنطن في يونيو، سئلت ميركل عما تتطلع إليه مستقبلا، فأجابت "عدم الاضطرار لأخذ قرارات".

مالي مصممة على الاستعانة بفاغنر رغم تحذيرات فرنسا

باماكو – اتّهم رئيس وزراء مالي شوغل كوكالا مايغا فرنسا بأنها "تخلّت" عن بلاده "في منتصف الطريق" بقرارها سحب قوة برخان، مبرراً بذلك بحث بلاده عن "شركاء آخرين"، من بينهم "شركات خاصة روسية".

وقال رئيس الوزراء المالي في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، السبت، "الوضع الجديد الذي نشأ بسبب انتهاء مهمة برخان، والذي يضع مالي أمام أمر واقع ويُعرّضها لما يشبه التخلي في منتصف الطريق، يقودنا إلى استكشاف السبل والوسائل لكي نضمن على نحو أفضل الأمن (...) مع شركاء آخرين".

وأضاف أن المطلوب هو "ملء الفراغ الذي سينشأ عن إغلاق بعض مواقع برخان في شمال مالي"، مندداً بـ"قلة تشاور" باريس وإعلان "أحادي" صادر دون تنسيق مع الأمم المتحدة والحكومة المالية.

وتابع "تأسف مالي لأن مبدأ التشاور الذي يجب أن يكون القاعدة بين الشركاء المميزين لم يُحترم قبل اتخاذ القرار" معتبراً أنه يجب على بعثة "مينوسما" للسلام التابعة للأمم المتحدة وقواتها البالغ عددها 15 ألفا اعتماد "موقف أكثر هجومية" في مواجهة تزايد الخطر الجهادي في الساحل.

وبرأي متابعين فإن تصريحات كوكالا مايغا تعكس تصميم مالي على الاستنجاد بعناصر فاغنر، وأنها لن تبقى مكتوفة الأيدي بعد تخفيض فرنسا لقواتها، ما يعني فشل باريس في إقناعها بالتخلي عن هذه الفكرة.

وقبل وقت قصير من خطاب رئيس الوزراء المالي، أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مؤتمر صحافي في الأمم المتحدة أن باماكو طلبت من "شركات روسية خاصة" تعزيز الأمن في الدولة التي تشهد نزاعات، غير أنه شدد في المقابل على أن لا علاقة للحكومة الروسية بذلك.

وأعربت فرنسا والاتحاد الأوروبي عن قلقهما حيال توجه مالي إلى روسيا، خلال مبادلات في نيويورك، وفق ما قال لافروف.

وقال الوزير الروسي إن "السلطات المالية توجهت إلى شركة عسكرية خاصة روسية، لأن فرنسا تريد حسب ما فهمت، أن تخفض بشكل كبير عديد قواتها العسكرية التي كان ينبغي أن يحاربوا الإرهابيين في كيدال" بشمال مالي.

وأضاف أن الفرنسيين "لم ينجحوا في ذلك والإرهابيين يواصلون السيطرة في هذه المنطقة".

وأكد أنها "أنشطة تُنفّذ على أساس شرعي" بين "حكومة شرعية، معترف بها من جانب الجميع" وكيانات "تقدم خدمات من خلال متخصصين أجانب".

وتابع "ليست لنا أيّ علاقة بذلك". وتنفي روسيا دائماً أن تكون شركات خاصة روسية تقدم خدمات أمنية، تابعة لها.

وأشارت تقارير إلى أن حكومة مالي التي يهيمن عليها الجيش في باماكو تقترب من التعاقد مع ألف عنصر مسلح من مجموعة فاغنر الأمنية الخاصة الروسية.

ويتواجد عناصر مجموعة فاغنر في دول عدة من بينها ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتهمون بارتكاب انتهاكات منذ الربيع. وتشتبه دول غربية وخصوصاً باريس، في أن مجموعة فاغنر تعمل لحساب الكرملين في المواقع حيث لا يريد أن يظهر رسمياً.

يأتي ذلك في الوقت الذي تضغط فيه باريس بكل ما تستطيع لمنع مجموعة فاغنر الروسية من الحصول على مواقع نفوذ لها في منطقة الساحل والصحراء.

سيرجي لافروف

باماكو طلبت من شركات روسية خاصة تعزيز الأمن في البلاد

ويعتقد متابعون أن محدودية الضغوط التي يمكن أن تمارسها باريس لمنع فاغنر من دخول مالي، والتوسع لاحقا في الساحل والصحراء، يدفعانها إلى تحريض قادة المنطقة الأصليين ليعلنوا معارضتهم وجود مجموعة سبق أن زاحمت مصالح فرنسا في أفريقيا الوسطى.

واعتبرت 13 دولة أوروبية بعضها منخرط في تحالف القوات الخاصة "تاكوبا" في مالي، الجمعة أنه من غير المقبول أن تتدخل مجموعة فاغنر في البلاد. وذهبت فرنسا وألمانيا وإستونيا أبعد من ذلك إذ حذرت من أنها ستعيد النظر في وجودها العسكري في مالي في حال تمّ التوصل إلى اتفاق.

إضافة إلى الأمم المتحدة القلقة حيال وصول فاغنر إلى مالي لكن دون قول ذلك علانية، حذّر الاتحاد الأوروبي الذي يدرّب جنوداً ماليين من خلال بعثته للتدريب في مالي المؤلفة من 700 جندي من 25 دولة أوروبية، من أن انخراط هذه الشركة الروسية سيؤثر "بشكل خطير" على علاقاته مع مالي.

انسحاب برخان يمهد الطريق لدخول فاغنر

وفاة موقوفين يعيد الانتهاكات داخل السجون الإيرانية إلى الواجهة

طهران – توفي اثنان من الموقوفين في سجن واقع في جنوب طهران، وفق ما أكد مسؤولون في منظمة السجون الإيرانية هذا الأسبوع، مشيرين إلى أن السلطات تحقق في الأسباب التي أدت إلى ذلك.

وأعلنت منظمة السجون "تشكيل لجنة للتحقيق في وفاة أمير حسين حاتمي في سجن طهران الكبرى"، وذلك في بيان مقتضب نشرته ليل السبت الأحد.

ووفق ما ذكرته صحيفة "قانون" الإيرانية الأحد، يبلغ حاتمي الثانية والعشرين من العمر ويعمل في بازار طهران، "وتم توقيفه على خلفية إشكال مع شخص آخر"، من دون تقديم تفاصيل إضافية.

ويأتي تأكيد وفاة حاتمي بعد إعلان رئيس منظمة السجون الإيرانية محمد مهدي حاج محمدي الخميس أنه أمر بالتحقيق في وفاة موقوف آخر في السجن نفسه، هو شاهين ناصري.

وأكد حاج محمدي في بيان نشره موقع "ميزان أونلاين" التابع للسلطة القضائية فتح "تحقيق لدى الطب الشرعي، ونحن ننتظر نشر التقرير النهائي بشأن هذا الموضوع".

ويقع سجن طهران الكبرى، المعروف أيضا باسم "فشافويه"، على بعد نحو 30 كلم إلى الجنوب من العاصمة.

وكان المسؤول الإيراني نفسه أكد في أغسطس الماضي ارتكاب عناصر في مصلحة السجون "ممارسات غير مقبولة"، في أعقاب نشر وسائل إعلام خارج البلاد، أشرطة مصوّرة في داخل سجن إيفين بشمال العاصمة، أظهرت تعرض موقوفين للضرب وسوء المعاملة.

وتوجه أوساط حقوقية اتهامات مستمرة لطهران بسوء إدارة السجون ومعاملة الموقوفين.

محمد مهدي محمدي

عناصر في مصلحة السجون ارتكبوا ممارسات غير مقبولة

وأقرت إيران في الآونة الأخيرة بارتكاب انتهاكات داخل سجونها، حيث أجبرها تسريب نشرته جماعة تسلل إلكتروني عن حالات تعذيب في سجن إيفين بالعاصمة طهران على الاعتراف بوجود انتهاكات.

ونشرت جماعة تسلل إلكتروني تطلق على نفسها اسم "عدالة علي" التسجيلات المصورة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي التقطتها على ما يبدو كاميرات المراقبة الأمنية وتظهر حراسا يضربون سجناء ويجرون أحدهم على الأرض.